



أثر تعدد مسئوليات لجنة المراجعة على مصداقية التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

أ.د/ حازم محفوظ نويجي¹

د/ محمد عبد السلام الركابي²

مى صبرى حسن العطار³

¹أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة-جامعة دمنهور المعار لكلية الإدارة جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا

²مدرس المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة دمنهور

³باحث ماجستير محاسبة كلية التجارة- جامعة دمنهور

المراسلة: [د. حازم محفوظ نويجي: +2 012 81089399]

Email : hazem762@yahoo.com; Elrakaibymohamed@gmail.com; maisabri09@gmail.com

ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة واختبار أثر تعدد مسئوليات لجنة المراجعة على مصداقية التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينه من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بفحص ٦٧ شركة بواقع ٣٢٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩. وخلص البحث إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين تعدد مسئوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية في ظل التحليل الاساسي للدراسة، وهو ما يعنى انخفاض الدور الإشرافى والرقابى للجنة المراجعة فيما يتعلق بالتقارير المالية، وذلك في حال قيامها بمسئولياتها المتعددة، والتي اعتبرت عبئاً عليها وعائقاً مؤثراً في قدرتها على مهمتها الأساسية في المتابعة والرقابة على إعداد التقارير المالية.

The aim of the research is to study and test the effect of the audit committee's multiple responsibilities on the Faithful Representational of financial reports, by applying it to a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange from 2016 to 2019. The research concluded that there is a negative moral relationship between the multiple responsibilities of the audit committee and the Faithful Representational of financial reports in light of the basic and additional analysis of the study, which means a decrease in the supervisory and oversight role of the audit committee with regard to financial reports, in the event that it performs its multiple responsibilities, which was considered a burden on it and an influential obstacle in its ability to carry out its primary task in monitoring and controlling the preparation of financial reports.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، مسئوليات لجنة المراجعة، مصداقية التقارير المالية.

لقد حازت لجنة المراجعة علي اهتمام بالغ من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة، إذ أصبحت حقلاً خصباً للبحث والدراسة، وخاصةً بعد الإخفاقات المالية في شركات المراجعة الكبيرة، الباقر (٢٠١٧)، ففي عام ١٩٧٢ أوصت لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية للشركات المقيدة بالبورصة بإنشاء لجان مراجعة Islam (٢٠١٠)، كما تم تأسيس لجنة المراجعة Treadway Committee في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥، حيث أوضحت في تقريرها ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة ولجان مراجعة مستقلة لتكون أكثر موضوعية، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي قد تتسبب في حدوث تحريفات عند إعداد التقارير المالية، وكذلك الإجراءات اللازمة للحد من تلك التحريفات (Dezoot) (1987, Treadway Committee, 1997).

كما ظهرت لجان The Blue Ribbon عام ١٩٩٠ والتي عملت على تقديم تقارير وتوصيات بشأن تحسين فعالية لجنة المراجعة في الشركات، وكذلك وجود قانون مساءلة الشركات لعام ٢٠٠٢ المعروف باسم The sarbanes - Islam (2002, oxley Act (sox, ٢٠١٠) وبالتالي انتشر ظهور لجان المراجعة بصورة سريعة إما بطلب أو توصية من المنظمين والهيئات المهنية، والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين حيث أعدت مبادرات مختلفة لتعزيز وزيادة مسؤولياتها Bedard and gendron (٢٠١٠) خاصة بعد حدوث الإنهيارات في الشركات الكبيرة علي مستوى العالم، والتي أفصحت عن أوجه القصور في نظام الحوكمة، الذي كان من شأنه التأثير علي مصداقية القوائم المالية المنشورة.

مما ألزم المنظمات المهنية والتشريعية بضرورة التعرف علي مواطن الضعف في نظام حوكمة الشركات ومحاولة إصلاحها بصورة مناسبة، حيث تعد القوائم المالية بمثابة الأداة الرئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار وأصحاب المصالح Stakeholders والتي يعتمدوا عليها بصفة أساسية، للوقوف علي مدي الإستقرار والنمو المالي للشركة، وحتى تتسم هذه القرارات بالرشد الاقتصادي ينبغي أن تكون تلك المعلومات ذات جودة مرتفعة، وذلك من خلال إستيفائها لخصائصها النوعية، خاصة قدرتها علي التمثيل الصادق والمتمثل في الإكتمال والحيادية والخلو من الأخطاء وبالتالي تدنى المستوى الفعلي لخطر المعلومات المحاسبية Accounting Information Risk (ذكي، ٢٠١٨)

وتشير معظم الدراسات إلى أن هناك تحولاً نموذجياً في ممارسات حوكمة الشركات في مختلف البلدان المتقدمة بعدما تم الاعتراف بأهمية وجود لجان المراجعة Islam (2010), Morrison (2004), Klein (2002), Dechow et al. (١٩٩٦)، حيث سارعت العديد من الدول بإصدار عددا من التشريعات والتقارير التي تطالب الشركات بتكوين لجان مراجعة لفحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة للحفاظ علي مصالح المستثمرين وزيادة فعالية آليات الحوكمة Ashraf (٢٠١٩). وتركيزاً على مسؤوليات لجنة المراجعة فقد ازدادت تلك المسؤوليات بشكل كبير، حيث شهدت الفترة الأخيرة جهوداً مهنية واقتراحات مختلفة للارتقاء بعملية المراجعة، حيث أوضحت دراسة LIN (٢٠٠٨) بعض مسؤوليات لجنة المراجعة، والمتمثلة في؛ تقديم توصيات بشأن تعيين مراقب حسابات، والإشراف على نظام المراجعة الداخلية للحسابات ومتابعة تنفيذها للمهام الموكلة إليها، تنسيق الاتصال بين المراجع الداخلي ومراقب الحسابات، مراجعة هيكل الرقابة الداخلية للشركة، وكذلك مراجعة المعلومات المحاسبية وطرق الإفصاح عنها.

وأضافت دراسة Beasley (2009) أن مسؤوليات لجنة المراجعة ازدادت أهميتها خاصة فيما يتعلق بالإشراف علي عملية إعداد التقارير المالية والإشراف علي نظم المراجعة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية Blue Ribbon Committee [BRC] (1999) and New York Stock Exchange [NYSE] (2004) and [Sarbanes–Oxley Act [SOX] (٢٠٠٢) ولكنها وجدت أنه من الصعب العمل علي توفير رقابة فعالة خاصة في

الشركات كبيرة الحجم والمعقدة.

كما وجدت دراسة (Brown 2009) أن لجان المراجعة تعد المسؤول الرئيسي حول الإشراف علي القضايا المالية للشركة، وكذلك إدارة المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، وأضافت بأنه يتوجب عليها فهم شامل لنظام إدارة المخاطر لتكون قادرة علي تقييم إجمالي مخاطر الشركة بوجه عام، كما أوضحت أيضًا أن الشركات التكنولوجية سوف تحتوي علي بيئة تنظيمية مختلفة وكذلك مخاطر قد تكون معقدة إلى حد ما عن الشركات الأخرى، مما قد تتطلب إنشاء لجنة منفصلة لإدارة المخاطر لكي تتفاعل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومساعدتها، وفي الوقت ذاته، تتعرض لجان المراجعة لضغوط من أجل زيادة نطاق عملهم الرقابي، خاصة في ظل جائحة كورونا فتتحمل لجان المراجعة مسؤولية متزايدة للوصول إلى تقارير موثوقة لدى المستخدمين (Lapiřkaia 2020)، حيث تعمل على تمثيل مجالس الإدارة في القيام بمسؤولياتها الرقابية المرتبطة بالتقارير المالية والمراجعة وكذلك حوكمة الشركات بوجه عام. (Dezoort 1997)

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية فهناك إهتمام متزايد بهذا الخصوص، حينما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية – الهيئة العامة لسوق المال سابقاً – القرار رقم (٣٠) في ٢٠٠٢/٦/١٨م، والذي نص على إلزام كافة الشركات المقيد لها أوراق مالية بداول البورصة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في النواحي المحاسبية والمالية (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٢م)، وقد صرح (الدليل المصري لعمل لجان المراجعة، أغسطس ٢٠٠٨) إن من مسؤوليات لجنة المراجعة مراقبة نظام إدارة المخاطر المالية بالشركة بصفتها لجنة معنية من قبل مجلس الإدارة حيث تتحمل مسؤولية مساعدة الإدارة في تنفيذ مسؤولياتها الرقابية، وتتمثل الواجبات والمسؤوليات الملقاة علي عاتق لجنة المراجعة بشكل خاص في مراقبة عملية إدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر علي عملية إعداد التقارير المالية وغير المالية للشركة، ومراقبة سلامة هيكل الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والإلتزام بالمعايير المحاسبية، إضافة إلى متابعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

ومما سبق يتبين للباحثين أن حدوث الانهيارات المالية دفع العديد من المنظمات المهنية إلى إصدار العديد من التشريعات والاصدارات لتحسين حوكمة الشركات، وقد ترتب عليها الإلزام بتكوين لجان مراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة، وعلى الرغم من وجود لجان مراجعة بتلك الشركات إلا أنها ما زالت تعاني من أوجه القصور والضعف خاصة فيما يتعلق بمصادقية التقارير المالية المنشورة، وقد يرجع ذلك إلى تعدد مسؤوليات لجان المراجعة والمتمثلة في؛ دراسة هيكل الرقابة الداخلية، دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، دراسة السياسات المحاسبية المتبعة، مناقشة واعتماد خطة المراجعة الداخلية، التأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح، تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه، الموافقة علي قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، الإطلاع علي خطة مراقب الحسابات والإدلاء بملاحظتها عليها، التنسيق بين المراجع الداخلي ومراقب الحسابات، دراسة وتقييم نظم المعلومات والاتصالات، تقييم المخاطر للشركة، الاستعانة بمراقب الحسابات أو المراجع الداخلي لحضور اجتماعها كلما دعت الحاجة إليه، القيام بأية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ وبناءً علي ماسبق يسعى الباحثون إلى دراسة أثر التعدد في مسؤوليات لجنة المراجعة على مصادقية التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ علي السلامة المالية للشركات.

تتبع أهمية البحث الأكاديمي من مساهمته للبحوث التي غُنيت بدراسة واختبار تأثير تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة علي مصادقية التقارير المالية، ورغم كثرة البحوث التي تناولت موضوع سلامة ومصادقية التقارير المالية إلا أن البحوث

التي تربط ربطاً مباشراً بين مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية، لا تزال محدودة وقد تصل حد الندرة، خاصة في البيئة المصرية، وذلك في حدود علم الباحثون، مما يعطي لهذا البحث أهمية نظرية أكاديمية. كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من المحاولة إلى الوصول إلى دليل عملي على تلك العلاقة، من خلال التطبيق على مجموعة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ورغم كثرة دوافع البحث إلا أنه يمكن بلورة أهم تلك الدوافع فيما يلي:

تميل معظم الدراسات الأكاديمية في مصر لاستخدام الدراسات الميدانية باستخدام قوائم استقصاء، وقليل منها تطبيقي، وهو ما حاول الباحثون التغلب عليه من خلال التطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ندرة البحوث التي تربط بين مسؤوليات لجنة المراجعة وسلامة ومصادقية التقارير المالية بصفة عامة، وفي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بصفة خاصة، وذلك في حدود علم الباحثون.

مشكلة الدراسة

إن ظهور العديد من حالات الإفلاس والأزمات المالية في العديد من دول العالم أدت إلى قيام المجالس التشريعية والمنظمات المهنية مثل (الكونغرس الأمريكي وهيئة سوق المال SEC وبورصة نيويورك New York Stock Exchange و NASDAQ) بإصدار عدة متطلبات تتعلق بحوكمة الشركات، لمنع تكرار هذه الأزمات وإعادة ثقة المجتمع المالي في مصادقية التقارير المالية ضماناً لاستقرار أسواق المال، وقد نالت لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة بأكبر قدر من المعايير والمتطلبات لضمان فعاليتها باعتبارها المسؤولة عن الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقرير المالي (Rezaee et al., 2003).

كما يرى كل من (Ashraf (2019; Dezoort (1997) أنه رغم إعتقاد المنظمين أن زيادة المسؤوليات الرقابية للجنة المراجعة سوف تعزز من سلامة ومصادقية التقارير المالية، إلا إنه ومع مرور الوقت زادت من مخاوف المستثمرين حول الأعباء التي تتحملها لجنة المراجعة والتي سوف تؤثر على مسؤولياتها تجاه التقارير المالية، وأنه لا يزال هناك قلقاً بشأن نطاق مسؤوليات لجنة المراجعة، ومدي خضوع أعضاء لجنة المراجعة للمساءلة عن المهام الرقابية للمحاسبة والمراجعة والأنشطة الأخرى لحوكمة الشركات، كما هو موضح في (Treadway Commission, 1987; Macdonald, 1988; General Accounting Office [GAO], 1991; Abdolmohammadi and Levy, 1992; Cadbury Committee, 1992; Wolnizer, 1993, 1995; Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission [COSO], 1994; Public Oversight Board of the [SEC Practise Section] [POB], 1994).

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية؛ ما المقصود بمهام لجنة المراجعة؟ هل تؤثر مسؤوليات لجنة المراجعة المتزايدة على سلامة ومصادقية التقارير المالية؟ هل يوجد علاقة بين حجم شركة المحاسبة والمراجعة ومصادقية التقارير المالية؟ هل يوجد علاقة بين حجم الشركة ومصادقية التقارير المالية؟ هل يوجد علاقة بين درجة الرفع المالي ومصادقية التقارير المالية؟

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر التعدد في مسؤوليات لجنة المراجعة على مصادقية التقارير المالية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

الإطار النظري للدراسة

لجان المراجعة ومصادقية التقارير المالية من منظور محاسبي ومهني.

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة

ظهرت فكرة لجنة المراجعة حينما أوصت بورصة نيويورك في عام ١٩٣٩ بضرورة تشكيل لجان مراجعة لمساندة مجلس الإدارة، وسرعان ما أنتشر ظهورها منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث أنه في عام ١٩٦٧م أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة، لتكون مسؤولياتها حل النزاعات التي تنشأ بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة المتعلقة بالنواحي المحاسبية، وكذلك طريقة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام ١٩٧٢ ألزمت لجنة الأوراق المالية والبورصة الشركات المقيدة بالبورصة بأن تنشأ لجان للمراجعة مكونة من أعضاء مستقلين (غير تنفيذيين)، والإفصاح عن المعلومات حول تكوين لجان المراجعة SEC (١٩٧٤) وكذلك مطالبة الشركات المقيدة بالإفصاح عن عدد الاجتماعات التي تعقد سنوياً، كما أنه في عام (١٩٧٨) أصدرت أيضاً مهام لجنة المراجعة في خطاب دوري (Rachman) SEC-03/PM/(2002 (٢٠١٤) ثم بعد ذلك في عام ١٩٨٧م أصدرت لجنة Treadway تقريراً يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في إكتشاف التلاعب والغش¹ وكيفية منعه في التقارير المالية.

وفي عام ١٩٩٩ أصدرت لجنة The Blue Ribbon² مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء وتحسين فعالية لجان المراجعة لضمان جودة القوائم المالية، كما يؤكد تقرير BRC على أن لجنة المراجعة يجب أن تكون جهة محايدة وحاسمة في عملية إعداد التقارير المالية، حيث أن لجنة المراجعة تعد إمتداد لمجلس الإدارة وكذلك البعد النهائي لعملية الرقابة. Viera-Munoz (٢٠٠٥)، حيث تقوم لجنة المراجعة بتوفير الإجراءات الرقابية اللازمة في عملية إعداد التقرير المالي وكذلك الإفصاحات التي يتم نشرها للأسواق (Bedard and Gendron, ٢٠١٣). وأصدر الكونجرس الأمريكي قانون (Sarbanes-Oxley (SOX في عام ٢٠٠٢ حيث زاد من مسؤوليات لجان المراجعة وسلطاتها، والتي تتعلق بمتطلبات العضوية وتكوين لجان المراجعة لتشمل المزيد من المديرين المستقلين، وبناءً على ذلك أقرت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية لوائح وقواعد جديدة لتعزيز لجان المراجعة، حيث تعد لجان المراجعة مسؤولة عن الموافقة المسبقة على خدمات المراجعة والخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، التوصية بتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أنعابهم، وكذلك توفير إجراءات لتلقي شكاوى الموظفين والإحتفاظ بها ومعالجتها، كما أن لديها سلطة الإستعانة بمحامٍ خاص أو خبير مالي لتقديم المشورة والدعم. (Viera-Munoz, ٢٠٠٥).

(¹) مصطلح الغش: يشير إلى الفعل المتعمد من قبل واحد أو أكثر من الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة الشركة باستخدام الخداع للحصول على منفعة غير قانونية، أو غير مستحقة وقد يتم ذلك من خلال تزيف التقارير المالية، أو من خلال اختلاس الأصول، وهو ما يختلف عن مصطلح الأخطاء حيث يشير إلى التحريفات غير المتعمدة في القوائم المالية، مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات، وفي البيانات المحاسبية والتطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية ISA (NO.240,2009)).

(²) لجنة الاستشارات المالية هي عبارة عن تعاون مشترك بين بورصة نيويورك والرابطة الوطنية لتجارة الأوراق المالية حيث تقدم عدة توصيات لتحسين فعالية الرقابة في لجان المراجعة وتعزيز جودة التقرير المالي، كما يمثل الهدف الرئيسي لتقرير BRC هو إحداث تغييرات عملية وتدرجية في الوظائف والتوقعات الموضوعية على مجالس إدارة الشركات ولجان المراجعة والإدارة العليا والمالية ومراجعي الحسابات الداخليين ومراقبي الحسابات.

كما أوضح الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) مجموعة من المسؤوليات التي يتعين على لجنة المراجعة القيام بها وتمثل فيما يلي؛ دراسة هيكل الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه، دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة، الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها، دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والأخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها، التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الالتزام أو غيرها من الإدارات المعنية، التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية، مناقشة واعتماد الخطة السنوية للمراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة، الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها، دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية، دراسة وتقييم نظم تأمين المعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية وخارجية، دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها، دعوة مراقب الحسابات أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو ما تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة، تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

ووفقاً للمادة ٣٧ لقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية³ لسنة ٢٠١٦، ٢٠٢٠ مع مراعاة أحكام المادة (٨٢) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ والمادتين (٢٧)، (٢٨) من لائحته التنفيذية، يلتزم مجلس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة بتشكيل لجان مراجعة، لها مهام ومسؤوليات منها الإتصال والإفصاح بالمعنيين بالحوكمة، ومنهم بالطبع المساهمين والجهات الرقابية. أما بالنسبة لتقرير لجنة المراجعة فهناك إلزام بأن يقوم رئيس اللجنة بأخطار البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية بملخص التقرير وما تتضمنه من توصيات ومقترحات ورد مجلس إدارة الشركة عليها، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ رد مجلس الإدارة (نويجي، ٢٠١٧).

العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية

اتفقت دراسة كلاً من Zain (٢٠٠٦)، عبد الفتاح (٢٠١٣)، Azzam (2020) ان من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجعة الداخلية؛ التأكد من استقلال إدارة المراجعة الداخلية من خلال تبعيتها لمجلس الإدارة، اعتماد المستندات الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية والتي تشمل السياسات والإجراءات والمهام والمسؤوليات والهيكل التنظيمي والنظام الأساسي، التأكد من مدى كفاية وملائمة الأفراد القائمين بإدارة المراجعة الداخلية والتوصية بدعمها بالعاملين من ذوي الخبرة والكفاءة، الاجتماع مع المراجع الداخلي للشركة للتأكد من قيام الشركة بالالتزام بالأحكام والقوانين المنظمة لسير

³ (نوهت قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لأول مرة علي وجود لجان مراجعة عام ٢٠٠٢ وفقاً للمادة (٧) والتي أشارت إلى أنه يجب أن تكون لكل شركة مقيدة بالبورصة لجنة للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة المالية، حيث تقوم بتأدية أعمالها بصورة مستقلة عن الإدارة، كما تقدم تقريراً شهرياً عن أعمالها ويتضمن مقترحاتها وتوصياتها.

العمل بالشركة وإنتظام العمل وطريقة تلقي الأوامر من العملاء وتنفيذها، التوصية بقيام إدارة المراجعة الداخلية بتحديد ودراسة ومراجعة المخاطر الرئيسية للشركة حتى تتمكن اللجنة من التحقق من قدرة الشركة على إدارة هذه المخاطر، دراسة كافة التقارير المعدة والمقدمة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بالشركة خلال الفترة ، وموقف الملاحظات والتوصيات الواردة بها التي تم اكتشافها أثناء المراجعة وإنعكاسات وأثار تلك الملاحظات، ودراسة تعليقات الإدارة بخصوص تلك الملاحظات، ومدى إستجابة وإلتزام الإدارة التنفيذية بالشركة وكافة قطاعات وإدارات الشركة بتنفيذ ما ورد من توصيات بتقارير إدارة المراجعة الداخلية . ووضع هذه التوصيات موضع التنفيذ وفقاً لجدول زمنية محددة للإنتهاء من تسوية تلك الملاحظات وتنفيذ التوصيات، ومدى إلتزام المراجعة الداخلية بتنفيذ الخطة واللوائح الداخلية للشركة خلال الفترة، مراجعة أداء إدارة المراجعة الداخلية خلال الفترة من خلال إستعراض العمل الذي تم إنجازه من قبل إدارة المراجعة الداخلية منذ إجتمع لجنة المراجعة السابق

وبناءً على ماسبق يتمثل الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية في العديد من العمليات لعل من أهمها:

عمليات هيكل الرقابة الداخلية

فقد أنشئت لجنة المراجعة بوصفها لجنة خاصة لتحسين وظيفة الرقابة التي كانت من قبل مسئولية أعضاء مجلس الإدارة (Rachman) (٢٠١٤)، حيث عرفت دراسة (Al-Zubi) (٢٠١٤) هيكل الرقابة الداخلية بأنها مجموعه من الإجراءات الرقابية التي وضعت من خلال إدارة الشركة لضمان كفاءة وفعالية تشغيل الأنشطة ، وذلك لتحقيق أهدافها.

وبالإشارة لعملية متابعة هيكل الرقابة الداخلية كإحدى مسئوليات لجنة المراجعة، فيمكن توضيحها فيما يلي؛ تقييم كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية بمطالبة مراقب الحسابات بموافاة اللجنة بتقرير عن مدى سلامة وكفاءة تلك النظم، دراسة إجراءات هيكل الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة والتأكد من مدى التزام الإدارة بتطبيقها على كافة الإدارات بالشركة، التأكد من أن هيكل الرقابة الداخلية للشركة يوفر بيانات ومعلومات محاسبية وإدارية دقيقة للإدارة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، دراسة الهيكل التنظيمي للشركة متضمناً نظام تفويض السلطات والمسئوليات لكل المستويات الوظيفية بالشركة، التأكد من عدم وجود أية مخالفات للنظام الأساسي للشركة وكذا القوانين والأحكام واللوائح المتعلقة بنشاط الشركة، التأكد من كفاية التأمين علي أصول الشركة وفحص أساليب وقواعد الرقابة على أصول الشركة والتأكد من الإلتزام بتطبيقها، التأكد من أن الشركة لديها كافة المستندات القانونية التي تثبت ملكيتها للأصول الثابتة والأصول الأخرى المملوكة لها، دراسة التقارير الإدارية الدورية المقدمة للمستويات الإدارية المختلفة ورئيس مجلس الإدارة للتأكد من صحة إعدادها ومناسبة توقيتات عرضها (عبدالفتاح، ٢٠١٣)، (الباقر، ٢٠١٧).

المشاركة في عمليات إدارة المخاطر

أن هناك العديد من الدراسات (Brown (2009)، عبد الفتاح (٢٠١٣)، الحيارى (٢٠١٧)، Saari (٢٠٢٠) التي اشارت الى مسئوليات لجنة المراجعة فيما يخص إدارة المخاطر فيما يلي؛ التوصية بتعيين مسئول عن إدارة المخاطر، إقرار ما قدمته مجموعة عمل أو لجنة المخاطر من تطورات في أنشطتها خلال الفترة مع إصدار تقرير دوري بما تواجهه الشركة من مخاطر موضعاً شدة كل خطر منها، وما تم تنفيذه من إجراءات ومقترحات لتفادي وتدنية تأثير وقوع الخطر، دراسة محضر لجنة المخاطر بالشركة عن المخصصات الواجب تكوينها في نهاية الفترة، والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة

العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية

أوضحت العديد من الدراسات على (٢٠٠٩)، عبدالفتاح (٢٠١٣)، Dimitrijevic and ، Al baidhani (2016)، jovkovic (٢٠٢٠) العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية فيما يلي؛ التوصية بتعيين مراقب الحسابات وتحديد

أُتعبه ودراسة مدي ملاءمته لتنفيذ المهام الموكلة إليه من قبل الجمعية العامة، التأكد من مدى استقلاليته، وعدم وجود أية علاقات بينه وبين إدارة الشركة أو مساهميه أو أي من الشركات التابعة يمكن أن تؤثر سلباً على استقلاليته، التنسيق بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة للتأكد من قيام الإدارة بتوفير كافة البيانات والمعلومات له ومراجعة تلك البيانات والمعلومات، ومتابعته في تنفيذ مهامه والعمل على تيسير هذه المهام، التحقق من أن مراقب الحسابات ليس لديه أية تحفظات على المخصصات المكونة بالشركة خلال العام السابق وأنها تعد كافية، الاجتماع مع إدارة الشركة ومراقب الحسابات لمراجعة القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة وتقديم مراقب الحسابات الإيضاحات اللازمة للاستفسارات والملاحظات المطروحة في المناقشات التي دارت حول القوائم المالية المعروضة وذلك من غير وجود ممثلي إدارة الشركة التنفيذية تفعيلاً لمبدأ الاستقلالية للتحقق من مدى وجود خلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.

التأكد من ملائمة خطة المراجعة التي أعدها مراقب الحسابات لتنفيذ المهام الموكلة إليه، مراجعة الشروط العامة والأتعاب لأي تعاقدات مع مراقب الحسابات لأداء خدمات إضافية أخرى بخلاف المراجعة والتأكد من عدم تأثيرها على استقلاليته ومن ثم إشراكه في تلك الخدمات والتي ترى اللجنة ضرورة تواجده فيها، مطالبة مراقب الحسابات بموافاة اللجنة بتقرير عن مدى سلامة وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية، دراسة تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وما جاء به من ملاحظات قبل اعتماده للتأكد من عدم وجود أية تحفظات أو ملاحظات جوهرية تؤثر على القوائم المالية، ومدى استجابة إدارة الشركة بتنفيذ ما ورد من توصيات في تقرير مراقب الحسابات، مراجعة تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة، ومدى إقراره بأن تلك القوائم تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الفترة المالية، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

العلاقة بين لجان المراجعة والتقارير المالية

ان مسئوليات لجنة المراجعة ضبط جودة التقارير المالية من خلال الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ووفقاً لدليل عمل لجنة المراجعة أغسطس (٢٠٠٨)، والدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث (٢٠١٦) وبعض الدراسات عبد الحميد (٢٠٠٥)، عبد الفتاح (٢٠١٣) تتمثل تلك المهام فيما يلي، مناقشة بنود القوائم المالية مع رئيس القطاع المالي للشركة وطلب الإيضاحات والتحليلات التي تراها اللجنة لازمة لإعتماد نتائج الأعمال وأن المركز المالي يكفل سلامة عرض ومصادقية نتائج الأعمال. مراجعة إجراءات وأسلوب العمل بالإدارة المالية وكذلك الهيكل التنظيمي للإدارة، ومراجعة الحسابات التفصيلية للقوائم المالية للشركة، والتأكد من قيام الإدارة المالية بإعداد القوائم المالية بانتظام وفي المواعيد المقررة. التأكد من تقديم إدارة الشركة الإيضاحات اللازمة للاستفسارات والملاحظات المطروحة في المناقشات التي دارت حول القوائم المالية من خلال قيام إدارة الشركة بتوفير كافة البيانات والإيضاحات المطلوبة لإبداء رأي اللجنة في القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية والاطلاع على كشوف اللجان المشكلة بغرض إجراء الجرد والمراجعة.

دراسة القوائم المالية الدورية (والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية) والإيضاحات المتممة لها في حضور مراقب الحسابات، ومناقشتها مع المدير المالي للشركة للتأكد من مدى تعبيرها بوضوح وعدالة في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الحقيقي للشركة وعن أدائها المالي وذلك قبل تقديمها إلي مجلس الإدارة لاعتمادها للعرض عليه وإتخاذ قرار تحويلها إلي مراقب الحسابات. التأكد من أن القوائم المالية للشركة قد تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من خلال إجراء فحص اختباري للمستندات، والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في نهاية الفترة، وسلامة العرض الذي قُدمت به القوائم المالية. مما يعد أساساً مناسباً

لإبداء رأي وملاحظات اللجنة على هذه القوائم المالية حول مدى إمساك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها والتوصل في النهاية إلى مدى اتفاق القوائم المالية مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

دراسة السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة ذات الأهمية والمتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى التوافق مع المعايير المحاسبية المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد القوائم المالية والمعالجات المطبقة والتغيرات في أي سياسات متبعة أو تطبيق سياسات جديدة أو الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة. التأكد من سلامة وثبات السياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية للشركة، وملائمة السياسات والمعايير المحاسبية المتبعة، والتأكد من أن تلك التقديرات تعبر بصورة صحيحة عن الواقع.

التأكد من فاعلية النظام المحاسبي المطبق بالشركة، ومدى دقة وملائمة التقارير الصادرة عنه بما يفي باحتياجات الشركة، ومراجعة وفحص الدورة المستندية للشركة، دراسة أهم الملاحظات عن الموردين وأوراق الدفع والمبيعات والمصروفات العمومية والإدارية والمصروفات التمويلية ونتائج النشاط ومناقشة أرصدة العملاء والاستفسار عن أسباب أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الأخرى، عرض ملخص التقارير المالية والإدارية للفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة، ودراسة أهم التغيرات في البنود المقارنة للمركز المالي وقائمة الدخل، ودراسة بعض الأرصدة المالية الواردة بالقوائم المالية ونتائج ومؤشرات المركز المالي والمبيعات للشركة عن الفترة الحالية مقارنة بالمستهدف والفترة المماثلة من العام السابق.

دراسة البيانات ونتائج أعمال الشركة وكذلك مناقشة تقرير متابعة النشاط الجاري عن الفترة، دراسة تطور مؤشرات المركز المالي والمؤشرات المالية ومدى تمتع الشركة بهيكل تمويلي جيد، دراسة موقف السيولة بالشركة من خلال استعراض قائمة التدفقات النقدية ومراجعة أية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة، مراجعة أسس إعداد الموازنة التخطيطية، والتأكد من أن الافتراضات التي بنيت عليها هي افتراضات منطقية وواقعية وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها، وإقرار أن نتائج الأعمال تتماشى مع المستهدف بالموازنة التخطيطية.

التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح بالقوائم المالية الربع سنوية والسنوية من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن كافة الجوانب والسياسات المالية المتبعة عند إعداد القوائم المالية ومناقشة الإفصاح عن الأحداث المهمة بالقوائم المالية، وكذلك مناقشة القرارات المالية المؤثرة على القوائم المالية وكيفية الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة.

ويخلص الباحثون في ضوء ما سبق إلى ضرورة الاهتمام بالمراجعة الداخلية حيث أنه إذا تمت صياغتها وتطبيقها بصورة فعالة، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على المناخ الرقابي داخل الشركة من خلال التصميم والتطبيق الفعال لهيكل الرقابة الداخلية، كما يمكنها في ظل التكاليف المسندة إليها أن تزود لجنة المراجعة بوسائل المتابعة إذا كانت نظم الرقابة التي وضعتها الإدارة تتسم بالدقة وتعمل بصورة جيدة وكافية لمواجهة المخاطر التي تكتنف عملية إعداد التقارير المالية، وإن مهمة مراقب الحسابات إبداء رأي فني محايد عن مدي صحة وسلامة القوائم المالية وإمكانية الوثوق بها من خلال الأدلة المجمعة التي سوف تؤيد رأيه، كما أنه من مسؤوليات لجنة المراجعة الإطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتهما عليها، وبالتالي سوف تكون عملية المراجعة فعالة بالقدر الذي ستزيد من سلامة ومصادقية التقارير المقدمة للمستخدمين، بالإضافة إلى أن الإهتمام بمسؤولية لجنة المراجعة تجاه دراسة القوائم المالية سوف يمكنها من فهم أفضل لبيئة الشركة وعملها مما يزيد من فعاليتها في أداء المهام الأخرى وسينعكس بالإيجاب على التقارير المالية.

وأنه علي الرغم من وجود مجموعة من المسؤوليات الإلزامية للجنة المراجعة كما تم ذكرها في دليل عمل لجنة المراجعة أغسطس ٢٠٠٨، لكنها قد تتغير وفقاً لمتطلبات مجلس الإدارة وما يحتويه تقرير الحوكمة للشركات، فبغض النظر

عن تلك الأسباب في وجود الاختلاف، فمن المتوقع أن مسؤوليات لجنة المراجعة سوف تظل موضع اهتمام المساهمين لما لها من تأثير علي القوائم والتقارير المالية، والتي سوف تحدد قراراتهم في نهاية الأمر.

التمثيل الصادق (المصادقية) كأحد الخصائص النوعية الأساسية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية

لقد ظهرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS)) للحفاظ علي الاستقرار والشفافية المالية، حيث أصدر مجلس معايير التقارير المالية (FASB) مشروعاً مشتركاً مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتحسين والتقارب وإحداث بعض التعديلات في الإطار العام المحاسبي فيما يرتبط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وإضافة فصول جديدة لكي تكون مرشداً لإعداد التقارير المالية، FASB (٢٠١٨) وهدفه توحيد المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة، وذلك لتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول، وجعل الأسواق أكثر تكاملاً شرف (٢٠١٧)، ومن المنظمات والهيئات التي اهتمت بتطوير آليات الإفصاح والشفافية: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB حيث اتجهت الأنظار نحو تبني تلك المعايير باعتبارها الأداة الرئيسة لتحسين جودة ومصادقية التقارير المالية (الحالي، ٢٠١٨)

وفيما يلي أهم التعديلات الخاصة بالخصائص النوعية سواء أساسية أو معززة

تتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الملائمة والتمثيل الصادق، وفيما يتعلق بالملائمة فتشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية علي إحداث تغيير في قرارات المستخدمين، فالمعلومات المحاسبية تعتبر ملائمة إذا تمكنت من إحداث تأثير على قرارات صانعي القرارات إما بتقويته أو تغييره Rachman (٢٠١٤)، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة تنبؤية وقدرة توكيدية، فالقدرة التنبؤية عبارة عن قدرة المعلومات على توقع نتائج مستقبلية، أما القدرة التوكيدية فذلك يتم من خلال تقييمات سابقة، معايير المحاسبة المصرية (٢٠٢٠).

وبشأن التمثيل الصادق (المصادقية) (Faithful Representation))

فقد صرح FASB (٢٠١٨) عن اختلاف التمثيل الصادق عن الأطر السابقة بطريقتين مهمتين؛ حيث يستخدم مصطلح التمثيل الصادق بدلاً من مصطلح إمكانية الاعتماد، وإنه لم يعد تغليب الجوهر على الشكل والحوكمة والتحفيز وقابلية التحقق، والتي كانت جوانب من إمكانية الاعتماد في الإطار المحاسبي (١٩٨٩)، جوانب للتمثيل الصادق، حيث تمت إزالة تغليب الجوهر على الشكل والحوكمة والتحفيز للأسباب الموصوفة في الفقرات BC 3.26 - BC ٣.٢٩، كما توصف قابلية التحقق الآن بأنها خاصية نوعية معززة وليست جزءاً من هذه الخصائص النوعية الأساسية.

كما أُنقِص FASB (٢٠١٠)، محاريق (٢٠١٣)، Rachman (٢٠١٤) على أن التمثيل الصادق يعنى وجود مصادقية للمعلومات تؤدي إلى أن يعتمد عليها المستخدمين، فأوضح FASB (٢٠١٠) أن التمثيل الصادق للمعلومات يعنى شمولها علي ثلاثة خصائص وهي؛ ان تكون المعلومات كاملة، ومحايدة، وخالية من التحريفات، ولكنه نادراً ما يصبح الإكتمال قابل للتحقيق، لذلك يعد الهدف الرئيسى للجنة المعايير هو زيادة هذه الصفات إلى الحد الأقصى، وتوصلت دراسة محاريق (٢٠١٣) إلى أن التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS ٩) قد ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملائمة ومصادقية المعلومات بدرجة أكثر من معيار (IAS ٣٩)، وهو ما أنفقت معه دراسة Rachman (٢٠١٤) بسبب زيادة المحتويات الإلزامية من التقرير بصورة سريعة نتيجة للمطالب المتغيرة من عدة جهات تنظيمية.

كما أوضحت معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ أن التقارير المالية تعبر عن الظواهر الاقتصادية من خلال الكلمات والأرقام، ولكي تكون تلك المعلومات المالية مفيدة يجب

ألا تعبر فقط عن الظواهر الملائمة، ولكن يجب أن تعرض تلك الظواهر بمصادقية وتعتبر عنها، حيث تعتبر المعلومات ذات مصداقية حينما تتصف بثلاثة خصائص وهما؛ أن تكون مكتملة، محايدة، وخالية من الأخطاء.

وأشار FASB (٢٠١٠) إلى أن الشفافية والجودة العالية والاتساق الداخلي، والرؤية الحقيقية والعادلة أو العرض العادل بإعتبارها خصائص نوعية إضافية مرغوبة في المعلومات المالية التي لها خصائص نوعية من الملائمة والتمثيل الصادق، وأن الخصائص المعززة تتمثل في القابلية للمقارنة وإمكانية التحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم.

ويخلص الباحثون في ضوء ما سبق إلى إنه في ظل التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة التبادل التجاري والحاجة إلى التكيف المحاسبي مع متطلبات العولمة وكذلك متطلبات متخذي القرارات كان السعي لتوافق معايير وممارسات محاسبية على المستوى الدولي أمراً ملحاً، فإن التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي IFRS ٩ ساهمت في تحقيق درجة عالية من المصادقية للمعلومات وتعني وصولها لأقصى حد ممكن من كونها كاملة ومحايدة وخالية من التحريفات وبالتالي سوف تحسن من القابلية للمقارنة وتحقيق الشفافية للمعلومات مما يزيد من جودة المعلومات المقدمة، وهو ما يسعى إليه مستخدمو التقارير المالية خاصةً بعد حدوث الأزمة العالمية ونقص ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية .

الدراسات السابقة وصياغة الفرض الدراسة

دراسات تناولت العلاقة الإيجابية بين فعالية لجنة المراجعة في أداء مسؤولياتها الرقابية والإشرافية على مصداقية التقارير المالية.

استهدفت دراسة Bedard and Gendron (٢٠١٠) التحقق من العلاقة بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية عن طريق آراء منقولة من مقابلات مع أعضاء لجان مراجعة حيث أكدت أنهم على وعي وإدراك بمدي مسؤولياتهم وكذلك العمليات والإجراءات التي تتبعها لممارسة الرقابة على التقارير المالية، متضمناً أيضاً تقييم إجراءات المراجعة، الإشراف على هيكل الرقابة الداخلية والإفصاح عن المهام الأخرى.

وتوصلت دراسة العازمي (٢٠١٢) من خلال دراسة واختبار اثر وجود مراقب الحسابات على مصداقية التقارير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٦ فرد مستجيب، إلى وجود تأثير لكل من (الكفاءة المهنية لمراقب الحسابات، الاستقلالية والموضوعية، النزاهة والشفافية، والالتزام بقواعد السلوك المهني) في تحسين مصداقية التقارير المالية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمراقبين ورؤساء الأقسام، والمراجعين الداخليين. وهو ما اتفقت معه دراسة (KPMG ٢٠١٥) حينما وجدت أن التواصل الفعال بين كلٍ من لجنة المراجعة ومراقب الحسابات والإدارة يسهم في تحسين فعالية إجراءات إعداد التقارير المالية.

كما أوضحت دراسة (Al-Zubi) (٢٠١٤) العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية ومصادقية التقارير المالية، حيث وجدت أن هيكل الرقابة الداخلية الفعال يعتمد على مدي وعي الإدارة والعاملين بالسياسات والإجراءات المتبعة والذي سيزيد من مصداقية الخدمات المالية المقدمة، واعتمدت على تصميم استبيان لإختبار العلاقة ووجدت أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية لا تتغير وفقاً للعمر أو الجنس وأوصت بأن يتم التمسك بالسياسات من أجل الحفاظ على المصادقية وذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الاستبيانات مكونة من مائة سؤال موزعة على عينة عشوائية مستخدماً التحليل الإحصائي SPSS كما تم استخدام معامل ألفا لقياس مصداقية التقارير المالية، وأضافت دراسة Ashraf (٢٠١٩) أن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أنظمة هيكل الرقابة الداخلية لا يؤثر على قدرتها في أداء مهامها الأخرى المرتبطة بالتقارير المالية بل سوف يزيد من درجة اعتماد المستخدمين على التقارير المالية المقدمة.

وبالنسبة لمهام لجنة المراجعة المرتبطة بإدارة المخاطر فقد وجدت دراسة كل من (Holder-Webb, 2008)، Brown (2009) ضرورة أن يكون لدى الشركات القدرة على تطوير السياسات المحاسبية مع التقدير الشامل للمخاطر ووضع مجموعات مناسبة من الإجراءات التشغيلية من أجل الاستجابة للظروف المتغيرة في الوقت الأمثل، حيث أوضحت أن دور لجنة المراجعة لا يقتصر على هيكل الرقابة الداخلية فحسب بل أيضاً الإشراف على إدارة المخاطر لما لها من تأثير على مصداقية المعلومات وخطر الاحتيال والسلوك الانتهازي للإدارة، وذلك بالاعتماد على معلومات من مقابلات شخصية مع مديري شركات. وأضافت دراسة (COHEN (2017 أهمية إدارة المخاطر فيما يتعلق بالتقارير المالية حيث وجدت أن الاهتمام بإدارة المخاطر سوف يزيد من جوده التقارير المالية، لأنه سيقبل من نسبة الخسائر المرتبطة بالمخاطر المالية، وبالتالي فقيام لجنة المراجعة بالإشراف على إدارة المخاطر سوف يزيد من مصداقية التقارير المالية.

كما أكدت دراسة حمد (2019) من خلال التركيز على دور المراجعة الداخلية في زيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية وذلك من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين إدارة المخاطر والدور الحوكمي والدور الإستشاري للمراجعة الداخلية، والحد من إدارة الأرباح كاتجاهات معاصرة للمراجعة الداخلية وتحسين مصداقية التقارير المالية، معتمدة على المنهج الوصفي القائم على دراسة الحالة في صياغة محاور البحث وأهدافه، وتوصلت لإثبات العلاقة بين الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من إدارة الأرباح وبين مصداقية وشفافية التقارير المالية، وعدم وجود فروق جوهرية حول تصورات الباحثين لمتغيرات الدراسة، ونادت بعدة توصيات ومنها؛ التوصية بتحويل المراجعة الداخلية في المصارف من الدور التقليدي المهم بالرقابة إلى مراجعة حديثة تبنى على إدارة المخاطر، وبيان الحقائق الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال المصارف تحقيقاً لمبدأي الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية.

دراسات تناولت العلاقة السلبية بين فعالية لجنة المراجعة في أداء مسؤولياتها الرقابية والإشرافية على مصداقية التقارير المالية.

توصلت دراسة (Holmstrom and Kaplan (2003 أن زيادة مسؤوليات لجنة المراجعة الموكلة إليها من الإدارة سوف تشتت من انتباهها من أداء المهام المهمة الأخرى، كما صرحت دراسة Holder-Webb (2008) بأن The SOX and the Singapore Code (2001) قد زاد بشكل ملحوظ من مسؤوليات الإدارة في الإشراف على وظيفية إعداد التقارير المالية، وهو ما يتفق مع دراسة Deloitte (2014) حيث وجدت ان الرقابة على إدارة المخاطر المالية تشتمل على كل من (تخطيط المشروعات وإداره الأصول) وهذا بجانب المهام الأخرى للجنة المراجعة والتي تزداد بشكل ملحوظ بمرور الوقت، مما دفع المستثمرين للحذر من أن تنقل مجالس الإدارة على لجنة المراجعة بتحمل مسؤوليات أخرى، قد يؤثر سلباً على مصداقية التقارير المالية.

وأوضحت دراسة Ernst and Young (2014) أن زيادة مسؤوليات لجنة المراجعة من المحتمل أن تؤثر على فعاليتها في أداء دورها الأساسي المتمثل في الإشراف على التقارير المالية، فقد تكون مسؤولياتها الأخرى عبئاً عليها، فقد تسعى لجنة المراجعة إلى إتمام العديد من المسؤوليات لكنها لا تؤدي أيًا منهما بصورة جيدة، كما لاحظت دراسة Rachman (2014) وجود علاقة سلبية بين لجان المراجعة وجوده التقارير المالية التي تعكس أداء الشركة، حيث أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة أقل تأثيراً في تحسين أداء الشركة، وأن الإدارة هي المؤثر الرئيسي لجوده التقارير المالية، وهو ما يتوافق مع الهيئة العامة للرقابة المالية حيث اقترحت أن هناك الكثير من لجان المراجعة لا تؤدي مسؤولياتها بشكل ملائم.

وأضافت دراسة KPMG (٢٠١٥) أنه بموجب قانون Sarbanes-Oxley تتولى لجنة المراجعة الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والمبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، وعليه يجب على لجنة المراجعة أن تحصل على فهم واضح للإجراءات المستخدمة من قبل الإدارة والمتعلقة بإتخاذ القرارات المحاسبية وتعديلها، وخصوصاً التي قد تؤثر بشكل مادي على مصداقية التقارير المالية، وكذلك كيفية تقييم الإدارة للبدائل المحاسبية المتاحة، كما توصلت أيضاً إلى أن التواصل الفعال بين كل من لجنة المراجعة ومراقب الحسابات والإدارة يسهم في تحسين فعالية إجراءات عملية إعداد التقارير المالية.

كما وجدت دراسة (KPMG) (٢٠١٥) علاقة عكسية بين استقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن مخاطر الشركة بعدما قامت بعمل استبيان على مجموعه من أعضاء لجان المراجعة حول قيامهم بالإشراف على إداره المخاطر المالية، وتبين أنها سوف تشكل صعوبة لديهم خاصة في تنفيذ المسؤوليات الأساسية المرتبطة بالتقارير المالية. واتفقت دراسة Shamsul et al (٢٠٢٠) في نتائجها مع الدراسة السابقة فقد اختبرت أثر وجود لجنة المراجعة على احتمالات إعادة الإصدار، في عينة من الشركات المقيدة في بورصة ماليزيا والتي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وتوصلت إلى أن وجود لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى زيادة الأخطاء المالية، وذلك بسبب ان وجود لجنة المراجعة إلزامي في الشركات المقيدة ببورصة ماليزيا، ولكن لا يوجد إلزام بوجود أعضاء مستقلين أو ان يكون رئيس اللجنة مستقلاً على الأقل، وكذلك عدم توافر الخبرة المحاسبية، وبالتالي سوف يقلل من فعالية لجنة المراجعة في إدراكها بالمعايير المحاسبية مما يؤثر سلباً على القوائم المالية.

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسات السابقة، يقدم الباحثون التعليق الآتي عليها:

وجد أن العديد من الدراسات تناولت بعض المقاييس لمصداقية التقارير المالية ومنها؛ (Danos et al. (1989)؛ (Leftwich (1983)؛ (Smith (1993)؛ (Beaulieu (1994)؛ (Standard and Poor's مقياس ليكرت سباعي الأبعاد لقياس المصداقية، بينما اعتمدت دراسة White (٢٠٠٧) على نموذج KYTHREOTIS (٢٠١٤) عن طريق الاعتماد على التدفق النقدي التشغيلي وعلاقته بالأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.

بينما اعتمدت دراسة الرشيدى (٢٠١٢) إلى أن هناك أربعة مؤشرات لقياس جودة ومصداقية التقارير المالية وهما: جودة الأرباح، وإدارة الأرباح، تنبؤات المحللين الماليين، وعدم تماثل المعلومات (السامرائى ، ٢٠١٦).

كما ان العديد من الدراسات اعتمدت على الاستبيانات أو مقابلات شخصية لقياس مسؤوليات لجنة المراجعة، كما وجدت أن هناك تباين بين نتائج الدراسات السابقة، حيث أشار بعضها إلى وجود علاقة إيجابية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، في حين وجد البعض الآخر علاقة سلبية. فقد أشارت الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، إلى أن قيام لجان المراجعة بمهامها الإشرافية والرقابية فيما يتعلق بهيكل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ومتابعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، سوف يزيد من درجة الاعتماد والثقة للمستخدمين على التقارير المالية، لأنه سيعمل على تقليل نسبة الخسائر المرتبطة بالمخاطر المالية، والتأكد من وجود بيئة رقابية سليمة وفعالة للشركة، والحفاظ على السلامة المالية للشركة، والعمل على تحسين قرارات مجلس الإدارة من خلال اعتماده على التقارير الموضوعية، مما سوف يعمل على زيادة مصداقية التقارير المالية.

وبالنسبة لوجهة النظر المعارضة، فقد أظهرت أنه يوجد علاقة سلبية بين تعدد مسئوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية، حيث افترضت أن زيادة الأعباء التي تتحملها لجنة المراجعة سوف تؤثر على مسئولياتها تجاه التقارير المالية، كما أنها سوف تشتت من انتباهها من أداء مهامها، وأنه لا يزال هناك قلقاً بشأن نطاق مسئوليات لجنة المراجعة، ومدي خضوع أعضاء لجنة المراجعة للمساءلة عن المهام الرقابية للمحاسبة والمراجعة والأنشطة الأخرى لحوكمة الشركات. وعليه يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي: توجد علاقة معنوية بين كلٍ من تعدد مسئوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية.

نطاق الدراسة:

يقصر هذا البحث في دراسة واختبار أثر تعدد مسئوليات لجنة المراجعة (مقاسة بتحليل محتوى تقارير لجان المراجعة للشركات محل الدراسة وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات) على مصادقية التقارير المالية (مقاسة بإعادة الإصدار للقوائم المالية)، ولذلك لن يتم التعرض إلى العوامل الأخرى المؤثرة على مصادقية التقارير المالية إلا بقدر ما يلزم علمياً لمعالجة مشكلة البحث، كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩، ومن ثم يخرج نطاق البحث عن دراسة الشركات المالية. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف البحث سيتم دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بتعدد مسئوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية، سواء بشكل سلبى أو إيجابى، ثم اجراء دراسة عملية على عينة من شركات الاعمال المصرية المدرجة في مؤشر EGX ١٠٠، وذلك خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩.

الدراسة التطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

يشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية EGX ١٠٠، وهو عبارة عن مؤشر يتكون من أنشط ١٠٠ شركة مقيدة بالبورصة المالية، وبالتالي تعد عينة مناسبة لإجراء الدراسة العملية، تم الحصول على تقارير لجنة المراجعة، تقارير الحوكمة، والقوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك بهدف الحصول على البيانات الخاصة بهذه الشركات من المهام الموكلة للجان المراجعة ومدي تنفيذها لتلك المهام من خلال تحليل المحتوى للتقارير، وكذلك بيان إجمالى الأصول، وإجمالى الالتزامات، بالإضافة إلى معرفة إمكانية إعادة الإصدار لتلك القوائم، واعتمد الباحثون على موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، وموقع معلومات مباشر (www.mubasher.info/EXG/stocks-prices)، وموقع شركة مصر لخدمات المعلومات (Misr news) وموقع البورصة المصرية. التقارير المالية المنشورة لبعض الشركات عبر مواقعها الإلكترونية.

وقد تم اختيار العينة وفقاً للشروط التالية:

١. ان تكون مفردات العينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة وقد تم استبعاد الشركات المالية التي تنتمي لقطاع البنوك والخدمات المالية، لطبيعتها الخاصة المختلفة عن الشركات غير المالية، وذلك قياساً على (Banimahd et al., 2013; Abdallah, 2018).

٢. أن تكون قد أفصحت عن كافة التقارير والقوائم المالية، والتقارير الحوكمية المستخدمة لمتطلبات الدراسة بانتظام.

٣. أن يتم تداول أسهم هذه الشركات بانتظام، وألا تكون قد أوقفت التداول عن أسهمها خلال فترة الدراسة، وذلك قياساً على (الصيرفي، ٢٠١٧؛ شرف، ٢٠١٨).

وقد بلغ عدد الشركات التي شملتها العينة بعد تطبيق المعايير السابقة سبعا وستين شركة بواقع ٣٢٠ مشاهدة⁴ على مدار سنوات الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩، ويوضح الجدول رقم (١) عدد شركات العينة مبوبة وفقاً لقطاعات السوق.

جدول رقم (١)

النسبة	عدد شركات العينة	إجمالي عدد الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100	عدد شركات العينة ونسبتها المئوية إلى الشركات المقيدة وفقاً لقطاع السوق:
78.5%	11	14	العقارات
100%	2	2	غاز وبترول
80%	8	10	التشييد ومواد البناء
100%	7	7	كيماويات
100%	6	6	سياحة وترفيه
83%	10	12	اغذية ومشروبات
100%	3	3	رعاية صحية ودوية
100%	4	4	موارد اساسية
100%	6	6	منتجات شخصية ومنزلية
77,8%	7	9	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
100%	1	1	موزعون وتجارة التجزئة
66,7%	2	3	اتصالات

قياس متغيرات الدراسة

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة مصادقية التقارير المالية، وسوف يتم إيجاده من واقع القوائم المالية المرحلية والإيضاحات المتممة لها، وكذا مواقع شركات العينة على الإنترنت، وتحليل محتوى التقارير المالية لشركات العينة، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة وجود إعادة إصدار القوائم المالية، والتي لم تتم لها إعادة الإصدار تأخذ القيمة (٠)، وذلك بالاتساق مع دراسة (نويجي، ٢٠١٨).

⁴ تم استبعاد بعض الشركات بعينة الدراسة خلال سنوات الفترة لعدم توافر بعض المعلومات المحاسبية بشكل كامل في التقارير المالية السنوية عن مفردات العينة والتي تشمل تقارير لجان المراجعة، وتقارير الحوكمة.

ويتمثل المتغير المستقل في تعدد مسئوليات لجنة المراجعة والذي تم الحصول عليه باستخدام البيانات الفعلية الواردة في تقارير لجان المراجعة، وتقارير الحوكمة داخل معظم الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المكونة لعينة الدراسة، من خلال حساب معادلة تم فيها قسمة بنود تفعيل الممارسات الفعلية للجنة المراجعة على إجمالي عدد بنود القائمة المرجعية للممارسات القياسية وفقًا للدليل المصري لحوكمة الشركات، كما يلي:

$$\text{عدد مسئوليات لجنة المراجعة} = \frac{\text{الممارسات الفعلية للجنة المراجعة}}{\text{إجمالي عدد الممارسات القياسية}}$$

كما قام الباحثون بإدخال العديد من المتغيرات الرقابية في النماذج البحثية، التي تؤثر بدرجة كبيرة على مصداقية التقارير المالية كما ورد بالدراسات السابقة مثل: حجم شركة المحاسبة والمراجعة، درجة الرفع المالي، حجم الشركة (نويجي، ٢٠١٨، الصباغ، ٢٠١٩).

أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كالوسط الحسابي والانحراف المعياري. ولإختبار الفرض الرئيسي تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط، وتحويله إلى نموذج الانحدار المتعدد لبيان أثر المتغيرات الرقابية، وتم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي، كمقاييس التشتت المطلق، التي تتمثل في كل من؛ المدى من خلال الحد الأقصى Maximum والحد الأدنى Minimum والانحراف المعياري Standard deviation، وكذلك تم استخدام مقياس تشتت نسبي والذي يتمثل في معامل الاختلاف coefficient of variation لمقارنة التشتت في المتغيرات المختلفة، وإضافة لذلك مقاييس النزعة المركزية التي تتمثل في الوسط الحسابي Mean، والوسيط Median، وعند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب معامل تضخم التباين Tolerance Variance Inflation Factor (VIF)، لكل متغير من المتغيرات المستقلة لبيان درجة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد Multicollinearity بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة، وإذا كانت إحصائية معامل التضخم أكبر من (١٠) أو مؤشر التباين المسموح به Tolerance أقل من ٥٪ فإن هذا يعنى وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات، وبالتالي زيادة تباين مقدرات الانحدار، وتم استخدام إختبار T-Test لإختبار معنوية معاملات الانحدار. وتم استخدام تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة Descriptive statistics

Descriptive Statistics							
	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean		Std.
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
حجم الشركة	320	5.5680	10.9572	2824.1033	8.825323	.0515889	.9228503
حجم شركة المحاسبة والمراجعة	320	0	1	278	.87	.019	.338
تعدد مسئوليات لجنة المراجعة	320	.51905	1.12857	254.06762	.7939613	.00790652	.14143614
درجة الرفع	320	.0004	2.5170	126.4006	.395002	.0181550	.3247658

المالي							
مصادقية التقارير المالية	320	0	1	94	.29	.026	.456
Valid N (listwise)	320						

يوضح هذا الجدول، الإحصاءات الوصفية الخاصة بمصادقية التقارير المالية لشركات العينة، حيث أن درجة المصادقية تتراوح بين ٠ إلى ١ بمتوسط ٢٩٪ وهو ما يعني إتباع شركات العينة لتطبيق السياسات المحاسبية بفعالية ومن ثم إرتفاع مصادقية التقارير المالية لشركات العينة. كما يتضح، إرتفاع تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة، حيث يمثل متوسط تعدد المسؤوليات للجنة المراجعة ٧٩,٣٩٪ وذلك بإنحراف معياري ١٤١٤,٠، وأن الحد الأدنى لتفعيل مسؤوليات لجنة المراجعة المقررة هو ٥٢٪ وهو ما يعني قيام لجان المراجعة بنصف مسؤولياتها المقررة في النموذج المقترح على الأقل.

أما عن المتغيرات الرقابية للدراسة، فيتضح أن متوسط حجم شركات العينة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ٨,٨٢٪ بإنحراف معياري ٩٢٢,٠، وتكون قيمة المتوسط كبيرة ويرجع ذلك إلى أن عدد الشركات ذات حجم الأصول الكبيرة يفوق عدد الشركات الأخرى ذات الحجم الصغير لأصولها، حيث يمثل الحد الأدنى لأحجام الشركات ٥,٥٦٪، وأن الحد الأقصى هو ١٠,٩٥٪، وهو ما يوضح إشماتل عينة الدراسة على شركات متفاوتة من حيث حجم أصولها وهذا ما يبرر الإرتفاع في قيمة الإنحراف المعياري. وأما عن المتغير الرقابي الثاني معدل الرفع المالي، فيبلغ متوسط الرفع المالي في شركات العينة ٣٩٥٪ وذلك بنسب تتراوح بين ٠,٠٠٤٪ إلى ٢,٥١٧٪ وهو ما يعني وجود تفاوت كبير في مدي إعتدال شركات العينة على التمويل الخارجي لمشروعاتها. وأخيراً فيما يتعلق بحجم شركة المحاسبة والمراجعة نجد أن المتوسط ٨٧٪ بإنحراف معياري ٣٣٨,٠، وهذا التفاوت الكبير الذي يوضحه الإنحراف المعياري يوضح إشماتل العينة على عدد أكبر من الشركات التي تنتمي لشركات المراجعة الكبرى مقارنة بالشركات الأخرى.

حجم شركة المحاسبة والمراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	13.1	13.1	13.1
	تابعة big	278	86.9	86.9	100.0
	Total	320	100.0	100.0	

ويلاحظ من الجدول السابق، وجود ٢٧٨ مشاهدة من مشاهدات العينة بنسبة ٨٦,٩٪ من إجمالي المشاهدات يتم مراجعتها من قبل أحد شركات المحاسبة التي تنتسب إلى أكبر شركات على مستوى العالم (BIG)، بينما يوجد ٤٢ مشاهدة من مشاهدات العينة بنسبة ١٣,١٪ من إجمالي المشاهدات يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة الصغيرة والتي لا تنتسب إلى (BIG).

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

قام الباحثون بإستخدام معامل الارتباط لسبيرمان لتوضيح درجة الارتباط وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول (٢) درجة الارتباط وإتجاه العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (٢) مصفوفة معاملات إرتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

المتغير	مصادقية التقارير المالية	تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة	درجة الرفع المالي	حجم الشركة	حجم المحاسبة والمراجعة
مصادقية التقارير المالية معامل الارتباط مستوي المعنوية	1				
تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة معامل الارتباط مستوي المعنوية	-133, .009	1			
درجة الرفع المالي معامل الارتباط مستوي المعنوية	221, 000,	004, 427,	1		
حجم الشركة معامل الارتباط مستوي المعنوية	027 317,	150, 004,	101, 035,	1	
حجم شركة المحاسبة والمراجعة معامل الارتباط مستوي المعنوية	-115, 020,	047, 200,	-285, 000,	050, 185,	1

في ضوء الجدول السابق يتضح للباحثين وجود علاقة ارتباط معنوية بين مصادقية التقارير المالية وكل من تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة، درجة الرفع المالي و حجم شركة المحاسبة والمراجعة حيث بلغ معامل الارتباط - ١٣٣ ، ٢٢١ ، - ١١٥ ، عند مستوى معنوية ٠٠٩ ، ٠٠٠ ، ٠٢٠ ، على التوالي، كما وجدت علاقة معنوية سلبية بين مصادقية التقارير المالية وكل من تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة، وحجم شركة المحاسبة والمراجعة حيث أن معامل الارتباط - ١٣٣ ، ١١٥ ، . كما أشارت النتائج بجدول (٢) بوجود علاقة ارتباط ايجابية لكنها غير معنوية بين مصادقية التقارير المالية وحجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط ٢٧ ، وهي إشاره موجبة، ولكن مستوى المعنوية ٣١٧ . وهي أكبر من ٥٪ لذلك فهي غير معنوية. أولاً: صياغة النماذج البحثية لاختبار الفروض

لاختبار الفرض الرئيس للدراسة: توجد علاقة معنوية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية، يتم استخدام النماذج التالية:

في ظل التحليل الاساسي تم تشغيل نماذج الإنحدار، المشار إليها سابقاً وتحليلها، كل على حدا، وبالإعتماد على كل من؛ معنوية نموذج الإنحدار Sig. والتي تشير إلى مدى صلاحيته لإختبار العلاقة، ومعامل التحديد R^2 والذي يشير إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير الاختلافات في المتغير التابع، وأخيراً معامل الإنحدار β والذي يحدد إتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين. وذلك عند مستوى معنوية (P-Value) ٥٪، ومستوي ثقة ٩٥٪. وذلك على النحو التالي:

وأستهدف هذا الفرض ما إذا كان تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة يؤثر على مصداقية التقارير المالية بالتطبيق في البيئة المصرية. ولإختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

H0: لا يؤثر تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة على مصداقية التقارير المالية.

وتم إختبار هذا الفرض بالإعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقًا للمعادلة التالية:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 MR + \epsilon$$

كما تم إختبار الفرض في ظل وجود متغيرات رقابية وفقًا للمعادلة التالية:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 MR + \beta_2 \text{size(client)} + \beta_3 \text{LEV (client)} + \beta_4 \text{size (audit)} + \epsilon$$

حيث: تشير (FRQ) إلى مصداقية التقارير المالية، وتمثل (MR) مدي تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة، (β_0) تمثل الجزء الثابت في معادلة الانحدار، و (β_1) تمثل معاملات الانحدار التي تحدد إتجاه العلاقة، size(client) حجم الشركة للعميل، LEV معدل الرفع المالي وتشير size (audit) إلى حجم شركة المحاسبة والمراجعة، (ϵ) تمثل الخطأ العشوائي.

على أن يتم رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل، عند مستوي ثقة ٩٥٪ إذا كانت القيمة الإحتمالية P-Value للمتغير المستقل أقل من أو يساوي ٥٪، بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل عند مستوي ثقة ٩٥٪ إذا كانت القيمة الإحتمالية P-Value للمتغير المستقل أكبر من ٥٪ .

وفيما يلي توضيح لنتائج التحليل الأساسي لإختبار الفرض الرئيسي (H1) في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية:

حيث يتم إختبار الفرض الرئيسي وذلك وفقًا لمعادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما تم توضيحها من قبل، فيما يلي:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 MR + \epsilon$$

وفيما يلي توضيح لنتائج الإختبار:

جدول رقم (٣) نتيجة إختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية.

Collinearity Statistics VIF Tolerance		مستوي المعنوية P - Value	قيمة t	معامل الانحدار β	Variables
1,000	1,000	017,	-2,393	-0133,	MR
				5,725	قيمة إختبار F
				017,	Sig(F)
				018,	Adjusted R2

يوضح الجدول (٣) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة عند إجراء تحليل الانحدار نظرًا لإنخفاض معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) VIF عن الرقم ١٠ وإرتفاع مؤشر التباين المسموح به Tolerance عن ٥٪، والتي أدت إلى أن أصبح النموذج معنويًا، كما وجد أنه من خلال إحصائية F فإن معنوية النموذج ككل (٠,١٧)، وهي أقل من ٠,٠٥، لذلك يعتبر النموذج معنوي ويتم قبول الفرض الرئيسي للدراسة في تلك الحالة بأن هناك علاقة معنوية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، كما أظهر معامل التحديد R^2 أن ٠,١٨ من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع -مصداقية التقارير المالية- يمكن

تفسيرها من خلال المتغير المستقل - تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة- وباقي التغيرات ومقدراها ٩٨٢, قد يرجع إلى عدم إدراج متغيرات أخرى من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة.
ثانياً: إختبار الفرض الرئيسي في ظل وجود متغيرات رقابية وذلك وفقاً للمعادلة المذكورة سابقاً.
جدول رقم (٤) نتيجة إختبار الفرض الرئيسي في ظل وجود متغيرات رقابية.

Collinearity Statistics		مستوي المعنوية	قيمة t	معامل الانحدار β	Variables
VIF	Tolerance	P - Value			
1,025	976,	014,	-2,466	-136,	MR
1,040	962,	601,	523,	029,	size(client)
1,098	911,	362,	-913,	-052,	size (audit)
1,105	905,	,000	3,573	204,	LEV
				5,923	قيمة إختبار F
				,000	Sig(F)
				058,	Adjusted R2

وبالنظر للجدول (٤) يتضح عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لإنخفاض معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات عن الرقم ١٠ وإرتفاع مؤشر التباين المسموح به Tolerance عن ٥٪، والتي أدت إلى أن أصبح النموذج معنوياً، كما أن (Sig) لهذا النموذج تساوي (٠٠٠٠). أي أقل من ٥ ٪ مما يدل على معنوية النموذج، وصلاحيته لإختبار العلاقة. كما أن R Square = ٠٥٨ مما يشير إلى أن تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة تفسر تقريباً ٥٨,٨ من التغيرات في مصداقية التقارير المالية، وذلك في حالة وجود متغيرات رقابية. في حين أن باقي التغير يرجع إلى الخطأ العشوائي في عملية التقدير في النموذج والمتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج. كما تشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الانحدار (-١٣٦)، وقيمة p - Value (٠١٤) ، وقيمة T - ٤٦٦، ويعني ذلك بأن التعدد في مسؤوليات لجنة المراجعة سوف يؤثر سلباً على مصداقية التقارير المالية.

ولذا فإنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل؛ توجد علاقة معنوية بين كلٍ من تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي للدراسة (H1) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، والتي من بينها: (Ashraf ، (Al-Zubi (2014، Holmstrom and Kaplan (2003)، (2020)، (2017)، COHEN، Ashraf، (٢٠١٩).

مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

وعند إختبار الفرض الرئيسي للدراسة، إتضح وجود علاقة معنوية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، ومن ثم تم قبول الفرض الرئيسي للدراسة وهو ما يتفق مع معظم الدراسات في البيئة المصرية، كما وجد الباحثون أن هناك علاقة سلبية معنوية بين كلٍ من تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصداقية التقارير المالية، حيث إن إلزام لجنة المراجعة بأداء مهامها الأساسية والإضافية التي قد توكلها بها مجلس الإدارة، قد يشكل لديها عائق في أداء مهمتها

الأساسية في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية وبالتالي سوف يؤثر على مدي مصداقية التقارير في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار والمستثمرين.

كما وجد الباحثون أن الإعتماد على المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، حجم شركة المحاسبة والمراجعة، درجة الرفع المالي) قد زاد من معنوية نموذج الدراسة، وتدعيم الفرض الرئيسي.

ويخلص الباحثون أن العلاقة المعنوية السلبية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية في مصر سوف يزيد من قلق المستثمرين في حين إعتمادهم على التقارير المقدمة، وهو ما ينطبق مع معظم الدراسات التي إتجهت إلى الإتجاه السلبي حيث وجدت أن تعدد مسؤوليات اللجنة سوف يعيقها من القيام بمهامها الأساسية في مراجعة التقارير المالية والتأكد من مصداقيتها، وذلك على الرغم من وجود بعض الدراسات التي أكدت العلاقة الإيجابية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية حيث أوضحت أنه كلما زادت من مسؤوليات لجنة المراجعة فسوف يزيد من اهتمامها بالقيام بدورها الأساسي في متابعة التقارير المالية والتأكد من مصداقيتها ومطابقتها للواقع.

الخلاصة والنتائج

هدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة على مصداقية التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تضمن البحث بخلاف المقدمة والخلاصة، الإطار النظري والدراسات السابقة، ومنها تبين ان معظم الدراسات السابقة أجريت في الدول المتقدمة، كما ان معظم الدراسات الأكاديمية في البيئة المصرية تميل الي استخدام الدراسات الميدانية باستخدام قوائم استقصاء، وقليل منها تطبيقي، وهو ما حاول الباحثون التغلب عليه من خلال التطبيق علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما وجد ندرة في البحوث التي تربط بين مسؤوليات لجنة المراجعة وسلامة ومصادقية التقارير المالية بصفة عامة، وفي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بصفة خاصة، وبالنسبة لنتائج الدراسة التطبيقية، توصلت لوجود علاقة معنوية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية، وذلك في حالة وجود متغيرات رقابية، أو عدم وجود متغيرات رقابية. كما وُجد علاقة معنوية سلبية بين تعدد مسؤوليات لجنة المراجعة ومصادقية التقارير المالية.

التوصيات والأبحاث المستقبلية

يوصى الباحثون بضرورة قيام الجهات المحاسبية المعنية بإصدار معايير وإرشادات للمساهمة في تحديد ماهية لجنة المراجعة، وكذلك مساهمة تلك الجهات في تقنين والتركيز على تحديد مهام محددة لها لا تتعداها حتي لا تؤثر على مراقبة إعداد التقرير المالي، وتوحيدها من خلال موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية على تطبيقها للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. توجيه الجهات الرقابية في مصر، بمزيد من الإجراءات الإصلاحية، لتحسين المناخ الاستثماري والإقتصادي عن طريق مراقبة أداء لجنة المراجعة، وإقناع الشرائح الكبرى من شركات الأموال بأهمية تشكيل لجان للمراجعة. إلزام جميع الشركات بالإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة، بأن يرفق مع تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية. أن تولي لجان المراجعة إهتمامها بشكل خاص نحو نشر ثقافة إدارة المخاطر على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية بالشركة، بأنه يتوجب على مجلس الإدارة تقييم إدارة المخاطر بالشركة بشكل مستمر. وجود إدارة منفصلة داخل الشركات لإدارة المخاطر، وذلك لفهم كافة المخاطر التي قد تواجه الشركة لتجنبها، وبالتالي عدم الإثقال على لجنة المراجعة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الباقر ، سمر عمر (٢٠١٧) . "دور لجان المراجعة في دعم استقلاليه المراجع الداخلي وزياده كفاءه انظمه هيكل الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على بنك أمدرمان الوطني، رساله ماجستير غير منشوره، كليه التجارة، جامعه النيلين.
- الحالمي، سلطان حسن (٢٠١٨) . "قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية- دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليمن.
- الحياري، عمر يوسف (٢٠١٧). "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي " ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط .
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد (٢٠١٢). "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 60- 1: 26(2)
- السامرائي، محمد حامد (٢٠١٦)، "أثر نظام هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط.
- الصباغ، احمد عبده السيد (٢٠١٩)، "أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركيز الملكية على اعادة اصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١(٢): ٤٣-١.
- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٧)، "الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١(٢) ٣٤١ - ٣٩٢.
- العازمي، وليد خالد (٢٠١٢)، "أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- حمد، سامي على (٢٠١٩)، "الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين شفافية التقارير المالية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين
- ذكي، نهي محمد (٢٠١٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٨)، " أثر مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، ١(٣): ٧١-١٠.
- عبد الحليم، أحمد حامد (٢٠١٤) ، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية مقارنة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- عبد الحميد ، أحمد أشرف (٢٠٠٥) ، " إدارة الربحية والدور المحاسبي في حوكمة الشركات " ، مجلة كلية التجارة للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١ (٢): ١٥٩ - ١٨٨.
- عبدالفتاح، سعيد توفيق (٢٠١٣)، " علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد رقم (٧٣٢) ، مجلة الوقائع المصرية، : 143(2) 773-1.

نويجي، حازم محفوظ (٢٠١٨). "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢(٢): ١٤٤٠-١٥٠١.

نويجي، حازم محفوظ (٢٠١٧)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١(٤): ١٣٤ - ١٧٢. ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

Al-Baidhani, A. M. 2016. The nature of a dynamic relationship between audit committee and auditors, both internal and external. *Bus Eco J*, 7(262), 2.

Al-Zubi, Z., Shaban, O. S., and Hamdallah, M. E. 2014. "The Extent of Employee's Compliance to the Internal Control System on the Reliability and Creditability of Financial Statements". *Journal of Scientific Research & Reports*, 3(7): 939-952.

American Institute of Certified Public Accountants: AICPA, white paper: COSO 2004-Updated, Principles-Based and more guidance. *Financial Reporting Center*; 2006. Accessed 15 May 2013. Available: <http://www.aicpa.org/FRC>

Ashraf, M., Choudhary, P., and Jaggi, J. 2019. "The Scope of Audit Committee Oversight and Financial Reporting Reliability: Are Audit Committees Overloaded? , *Available at SSRN* 3433389.

Ashraf, M., Michas, P. N., and Russomanno, D. 2020. "The impact of audit committee information technology expertise on the reliability and timeliness of financial reporting". *The Accounting Review*, 95(5): 23-56.

Azzam, M., Alrabba, H., AlQudah, A., and Mansur, H. 2020. "A study on the relationship between internal and external audits on financial reporting quality". *Management Science Letters*, 10(4): 937-942.

Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., and Neal, T. L. (2009). The audit committee oversight process. *Contemporary Accounting Research*, 26(1): 65-122

Bédard, J., and Y. Gendron. 2010. Strengthening the Financial Reporting System: Can Audit Committees Deliver? *International Journal of Auditing*, 210 (14): 174–210.

Blue Ribbon Committee. 1999. "Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees", NY: *NYSE and NASD*

Brown, I., Steen, A., & Foreman, J. 2009. Risk management in corporate governance: A review and proposal. *Corporate Governance: An International Review*, 17(5): 546-558.

Cohen, J., Krishnamoorthy, G., and Wright, A. 2017. "Enterprise Risk Management and the Financial Reporting Process: The Experiences of Audit Committee Members, CFO s, and External Auditors". *Contemporary Accounting Research*, 34(2): 1178-1209.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). 2004. *Enterprise risk management—Integrated framework*. COSO.

DeZoort, F. 1997. An investigation of audit committees' oversight responsibilities. *Abacus*, 33(2): 208-227.

Dimitrijevic, D., Jovkovic, B., and Milutinovic, S. 2020. The scope and limitations of external audit in detecting frauds in company's operations. *Journal of Financial Crime*, 1(4): 1- 50.

- Ernst and Young. 2014. "Leading practices for audit committees". [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Leading_practices_for_audit_committees/\\$FILE/EY-Leading-practices-for-audit-committees.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Leading_practices_for_audit_committees/$FILE/EY-Leading-practices-for-audit-committees.pdf).
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. Conceptual framework for financial reporting. **Statement of Financial Accounting Concepts No.**
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2018. Conceptual framework for financial reporting. **Statement of Financial Accounting Concepts No.**
- Holder-Webb, L., & Sharma, D. 2008. The effect of governance on credit decisions and perceptions of reporting reliability. **Behavioral Research in Accounting, Forthcoming**, 22(3):1-30.
- Holmstrom, B. & Kaplan, S. N. 2003. The state of US corporate governance: What's right and what's wrong?, European Corporate Governance Institute, 88(23):1-50.
- International Federation of Accountants (IFAC). 2005. "Code of ethics for professional accountants. International Federation of Accountants", **New York, NY**
- Islam, M. Z., Islam, M. N., Bhattacharjee, S., and Islam, A. K. M. Z. 2010. "Agency problem and the role of audit committee: Implications for corporate sector in Bangladesh". **International journal of Economics and Finance**, 2(3):177-188.
- Klein, A. 2002. "Audit committee, board of director characteristics and earnings management". **Journal of Accounting and Economics**, 33 (2): 375-400.
- KPMG. 2015. **Global Audit Committee Survey**. <https://home.kpmg.com/us/en/home/insights/2015/03/2015-issue1-article2.html>
- Lapiþkaia, L. 2020. "Decision-making in financial audit under the impact of Covid-19". In Dezvoltarea economico-socială durabilă a euroregiunilor și a zonelor transfrontaliere, 37(1) : 307-311.
- Lin, Z. J., Xiao, J. Z., and Tang, Q. 2008. The roles, responsibilities and characteristics of audit committee in China. **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 21(5):721-751.
- Morrison, M. and Pike, R. 2004. "The effect of audit committee, shareholding, financial expertise, and size on interim financial disclosure", **Accounting and Business Research**, 35 (4): 49-327.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2004. "Auditing Standard No. 2 – An audit of internal control over financial reporting" performed in conjunction with an audit of financial statements.
- Rachman, G. 2014. "The Effect Of Board Of Commissioners, Audit Committee, And Internal Auditor On Financial Reporting Quality Of Banks Listed On The Indonesia Stock Exchange". **International Journal of Economics, Commerce and Management**. United Kingdom, 2(10):1-27.
- Rezaee, Z., K. Olibe, and G. Minmier. 2003. "Improving corporate governance : the role of audit committee disclosures". **Managerial Auditing Journal**, 18(2):530-537.
- Saari, S., Suffian, M. T. M., Abd Ghafar, M. S., and Azhari, M. I. M. 2020. "THE RELATIONSHIP BETWEEN AUDIT COMMITTEE EFFECTIVENESS AND THE LEVEL OF CORPORATE RISK DISCLOSURE": THE RELEVANCE OF PRE-AND POST-MCCG 2012. **Management & Accounting Review (MAR)**, 19(1): 267-296.
- SEC. 1988. "Disclosure Amendments to Regulation S-K, form 8-K and Schedule 14A Regarding Changes in Accountants and Potential Opinion Shopping Situations", **Financial Reporting Release**, (31) (April), SEC Docket :1140-1147. Washington, D.C.: SEC.

SEC .2003. "Disclosure Required by Sections 406 and 407 of the Sarbanes-Oxley Act of 2002," Release Nos 33-8177; 34-47235, **Securities and Exchange Commission, Washington, DC.**

Shamusl, N, Mohammed, Y. and Naimi, M. 2020. "Financial Restetments and Corporate Governance Among Malaysian Listed Companies" **Managerial Auditing Journal**, 25(6): 526-552.

Treadway Commission. 1987. "Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting". **Washington, DC.**

Vera- Munoz, M. and Fuentes, C. 2005. "The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: **an empirical study in the Spanish context**", Corporate Governance, 15 (6): 394-412

Zain, M. M., Subramaniam, N., and Stewart, J. 2006. Internal auditors' assessment of their contribution to financial statement audits: The relation with audit committee and internal audit function characteristics. **International Journal of Auditing**, 10(1): 1-18.